مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

دور التجارة الدولية في تعزيز النمو للاقتصاد العراقي بعد عام 2003

مصطفى مهدي صاحب
وزارة التربية، مديرية تربية النجف الاشرف
Mustafazwen6@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، من خلال تحليل أثر الانفتاح التجاري على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التوظيف، والاستثمار الأجنبي المباشر، يعتمد البحث على المنهج الوصفي بالإضافة الى التحليلي الكمي، باستخدام بيانات اقتصادية للعراق تغطي فترة محددة (2003–2023)، مع التركيز على الصادرات النفطية وغير النفطية. وتشير النتائج إلى أن زيادة الانفتاح التجاري أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي نسبي، إلا أن الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية يُعد من أبرز التحديات التي تعيق تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام، ويوصي البحث بضرورة تنويع القاعدة التصديرية، وتبني سياسات تجارية فعالة تواكب المتغيرات العالمية وتدعم القطاعات الإنتاجية المحلية.

الكلمات المفتاحية: *التجارة الدولية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

The role of international trade in promoting growth in the Iraqi economy after 2003

Mustafa Mahdi Sahib
Ministry of Education, Najaf Education Directorate
Mustafazwen6@gmail.com

Abstract

This research aims to study the role of international trade in enhancing economic growth in Iraq by analyzing the impact of trade openness on macroeconomic indicators such as GDP, employment rates, and foreign direct investment. The study relies on a descriptive approach alongside quantitative analysis, using economic data for Iraq covering a specific period (e.g., 2003–2023), with a focus on both oil and non-oil exports. The results indicate that increased trade openness has contributed to achieving relative economic growth; however, the heavy dependence on oil exports remains one of the main challenges hindering economic diversification and sustainable growth. The research recommends the necessity of diversifying the export base and adopting effective trade policies that keep pace with global changes and support local productive sectors.

Keywords: *International trade, Economic growth, GDP*

المقدمة:

تُعد التجارة الدولية أحد اهم الأعمدة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من دول العالم، حيث توفر فرصاً واسعة لتوسيع الأسواق، وزيادة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التنافسية. يأتي ذلك في ظل العولمة المتسارعة التي تفرض تحديات جديدة على الاقتصادات الوطنية، لكنها في الوقت نفسه تفتح آفاقاً غير مسبوقة للاستفادة من الموارد والفرص العالمية، امافي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

حالة العراق الذي يتمتع بموقع استراتيجي وموارد طبيعية غنية وبنية تحتية متطورة نسبياً، تبرز التجارة الدولية كأداة حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الأجنبية. لذا، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور التجارة الدولية في دفع الاقتصاد العراقي نحو التنمية، من خلال تحليل الفرص والتحديات التي تواجهه في هذا المجال، بالإضافة إلى استعراض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أقصى استفادة اقتصادية من الانفتاح التجاري.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من الدور الذي تلعبه التجارة الدولية ودورها في تعزيز النمو للاقتصاد العراقي بعد العام 2003، من خلال تحليل دور الانفتاح التجاري في دعم التنمية وتنوع مصادر الدخل الوطني.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة

1- دور التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

2- دراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في العراق.

3- دراسة سبل النهوض في التجارة الدولية في العراق بعد عام 2003.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث ان انفتاح التجارة الدولية في العراق بعد عام 2003 لم يحقق النمو الاقتصادي المطلوب، مما يتطلب دراسة اثر هذا الانفتاح والعوامل التي تحد من فاعليته في دعم الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

تنص فرضية البحث على أن تعزيز النمو الاقتصادي يتم عن طريق الدور المهم الذي تلعبه التجارة الدولية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث اسلوب المنهج الاستقرائي، حيث استخدم الاسلوب الوصفي والتحليلي، بهدف معرفة مفاهيم البحث والانعكاسات والاثار.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

1- الحدود الزمانية للبحث: حيث استخدم المدة (2003-2023).

2- اما الحدود المكانية: فقد استخدم العراق لدراسة الحالة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

هيكلية البحث:

قسم هذا البحث الى خمس مطالب حيث خصص المطلب الاول، التجارة الدولية والنمو الاقتصادي: المفهوم والاهمية، اما المطلب الثاني علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي، اما الثالث فقد بين واقع التجارة الدولية في العراق بعد 2003، اما الرابع إثر التجارة الدولية على مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق، اما المطلب الاخير فقد بين سبل النهوض بالتجارة الدولية في العراق.

المطلب الاول: التجارة الدولية والنمو الاقتصادي: المفهوم والاهمية:

اولاً: مفهوم للتجارة الدولية واهميتها:

1- مفهوم التجارة الدولية:

تعد التجارة الدولية أحد اهم الركائز الاساسية للبنية الاقتصادية، حيث تعد من أهم الانشطة الاقتصادية التي تسمح للاقتصاد بالارتقاء، وتنشأ نتيجة انتقال الخدمات والسلع وعوامل الانتاج ورأس المال دولياً، مما يؤدي ارتفاع مستويات الرفاه الاقتصادي للبلاد، وذلك بحسب توفر المزايا والموارد التي يحتص بها، حيث أن التجارة الدولية لها دور فعال في رفع مستوى دخل الفرد، وأن الهدف الاساسي للتجارة الدولية هو توفير السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المحلية من أجل التخلص من الفائض من خلال التبادلات الدولية المتخلفة (المسعودي،حسن، 2024، ص286)، وتعبر التجارة الدولية عن العمليات التجارية بين الدول، وتشمل تبادل السلع المادية الى جانب السلع غير المادية بما في ذلك الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات كذلك، حيث تعرف التجارة الدولية على انها تبادل الخدمات والسلع بين الدول من جهة وبين الافراد والشركات على المستوى الدولي (العنزي، الخطيب، ص579).

2- اهمية التجارة الدولية: يمكن توضيح أهمية التجارة الدولية على أنها تلعب دوراً مهماً وفعالا في اغلب الاقتصادات الخارجية، إذ انها تدعم الاقتصادات بالسلع الازمة والخدمات والتي لا يمكن الحصول عليها من داخل البلد من خلال انشطة الاستيرادات، مع التمكن من الحصول على السلع والخدمات التي يمكنه الحصول عليها. (العنزي، الخطيب، مصدر سبق ذكره، 579) وبذلك تتجلى التجارة الدولية فيما يلي:

أ- تعد التجارة الدولية مصدراً رئيسياً في الحصول على العملات الاجنبية والنادرة الحصول منها، ذلك يعزز قدرة البلاد والتي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية وبالخصوص عمليات الاستثمار والتمويل.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ب- تحاول البلدان من خلال التجارة الدولية ايجاد التوازن الاقتصادي، فلا شك أن زيادة الصادرات يؤدي الى زيادة الاستيرادات وبذلك يحدث توازن ينعش الاقتصاد للبلاد.

ت- نقل التكنولوجيا والمعرفة.

ث- خلق فرص عمل وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

ج- تعمل التجارة الدولية على زيادة رؤوس الاموال التي تنتج من خلال العمل التجاري.

د- ينجم عن التجارة الخارجية زيادة الصادرات وبذلك يصبح هنالك عائد مالي يمكن استخدامه في تمويل المشاريع أو الخدمات التنموية، التي تحتاجها البلاد ما يسمى بالاتفاقات التجارية. (الحفوظي، الكواز،2025، 741).

ح- تعزيز النمو الاقتصاد.

خ- تحسن كفاءة تخصيص الموارد.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي وأليات:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً يعكس واقع النشاط الاقتصادي وتطوره، وقد حظي باهتمام العديد من علماء الاقتصاد امثال (روبرت مالتوس) عام (1798) في كتابه (مبدأ الامة)، وقد تبعه العديد من الاقتصاديين مما يعكس الأهمية الكبيرة التي يمثلها النمو الاقتصادي، توجد عدة تعريفات للنمو الاقتصادي من ابرزها، بأنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فإذا ارتفع الدخل النقدي بنسبة معينة ولكن ارتفع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سيبقى ثابتاً، ولن يحث أي تحسن في مستوى دخل الفرد، علاوة على ذلك، إذا ازداد الدخل النقدي بنسبة اقل من الزيادة في معدلات التضخم، فإن النمو الاقتصادي سيظهر بشكل مستمر وليس مؤقتاً، فقد تتمكن دولة فقيرة من زيادة مستوى دخل الحقيقي لفترة معينة، ولكن هذه الزيادة لن تعتبر نموذجاً من الناحية الاقتصادية إذا كانت مؤقتة. (برزان، عصام، 2025، ص170) كذلك يعبر النمو الاقتصادي (Economic Growth) عن الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ما على مدار مدة زمنية معينة ، ويتم قياسه في الغالب من خلال الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي للبلد (GDP) او الناتج القومي الاجمال (GNI) وهو مؤشر رئيسي لصحة الاقتصاد وازدهاره.(بشرى، ريبر، 2025، ص228).

1- آليات النمو الاقتصادي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

أن آليات النمو الاقتصادي تدل الى العمليات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين المستوى المعيشي للبلاد على المستوى القريب والبعيد، ويمكن أن نقسم آليات النمو الاقتصادي الى عدة اقسام رئيسية ابرزها:

أ- رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري مفهوماً ادارياً حديث الظهور، برز بفعل التطورات الاقتصادية التي أدت الى تنمية الاهتمام بالموارد البشرية وظهور اقتصاديات المعرفة فقد اعتبرت الكثير من المنظمات الحديثة رأس المال البشري نشاط استثماري عائد اليها تحقق من خلال جهد كبير يضمن لها القدرة على المنافسة بجودة وفعالية كبيرة، ومن خلال ذلك يمكن أن نوضح مفهوم رأس المال البشري على انه، هو مجموعة من الكفاءات والمهارات والمعارف والقدرات المتمثلة في الافراد والمكتسبة عن طريق التعلم والتعليم والتدريب والرعاية الطبية والجديدة. (ميسر، زيد، 2023، ص139)

ب-راس المال المادي:

يعبر رأس المال المادي من حيث توفره ومدى تراكمه من المحددات المهمة للطاقة الانتاجية، ويسمى بالإضافة الى رأس المال بالاستثمار القومي في المجتمع ويتم النظر اليه كنسبة بين قيمة الانتاج الموجه فعلياً لتكوين رأس المال في المجتمع هذا من جهة أما الإنتاج القومي فهو من الجهة المقابلة له وبما لا شك فيه أن زيادة معلات الاستثمارات في بلد معين يعني أن البلد يبذل مجهوداً اكبر لتوسيع الطاقة الانتاجية له، وبذلك فأن المفهوم العام لرأس المال المادي هو توظيف المال الذي يهدف الى تحقيق الربح أو العائد أو الدخل، هو استخدام الادخار الذي يكون الاستثمار او الطاقة الانتاجية الجديدة اللازمة للعملية الانتاجية، والحفاظ على الطاقة الانتاجية قائمة أو تجديدها، حيث تتمثل الطاقة الانتاجية في السلع الانتاجية التي تسهم في انتاج السلع والخدمات، والتي تسمى بالسلع الرأسمالية أي تلك السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في العمليات الانتاجية. (عزاز، بوعافية، 2019، ص502).

- مؤشرات النمو الاقتصادي:

أ- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

تتواجد في العراق العديد من المقومات الاقتصادية يمكن لها أن تساهم في حدوث نقلة نوعية في جميع مفاصل الحياة داخل البلد، لما يمتلكه العراق من موقع استراتيجي جيد وكمية هائلة من الموارد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الطبيعية والبشرية والمادية، جميع هذه المقومات يمكن لها أن تبني قاعدة اقتصادية متنوعة، إلا إن العراق وما تعرض له من خلال السنوات المتعاقبة الاخيرة من حروب، والعقوبات التي فرضت على اقتصاده، والاحتلال وما اعقبه من دمار لكل مفصل من مفاصل الدولة، كل هذه الاسباب التي ادة الى عدم نهوض الاقتصاد وبناء اقتصاد متوازن والانتقال الى الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على النفط بالشكل الاساسي . (فهد، بوجلبان،2024 ص246)، وبذلك يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج من المؤشرات المهمة في النمو الاقتصادي، كما أن هذا المؤشر يعكس تطور متوسط دخل الفرد، بالإضافة الى ذلك يعد هذا المؤشر من مكونات التنمية الاقتصادية المستدامة. (عمر، عماد، 2025، ص1082)

ب- الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product:

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن قدرة الدولة في استغلال الموارد المتاحة والطاقة من دون مساعدة من الخارج، وبذلك فأن الناتج يمثل حجم الاقتصاد في البلد، ولفترات طويلة كان للناتج دور واسع وكبير في تصنيف الدول الغنية والدول الفقيرة، وكذلك كان يعتبر من اهم المقاييس واوسعها شمولاً في جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد،(منخي، سلمان، 2024، ص205) (وبذلك يمكن توضيح مفهوم (GDP) على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينجها المقيمون داخل البلد خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة واحدة. (الجبوري ، 2024، ص60) .

المطلب الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي:

تعبر التجارة الدولية عنصراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي وكذلك تعزيز التنمية المستدامة، وفقاً لتأكيدات البنك الدولي (World Bank)، من خلال الانخراط في السوق الدولية تتمكن الدول من تعزيز صادراتها وذلك يؤدي الى زيادة الايرادات ويحفز النمو الاقتصادي، كما تمكننا التجارة الدولية من الوصول الى خبرات وتقنيات جديدة، تساهم في تحسين جودة الانتاج المحلي، ومن خلال بيانات البنك الدولي يتضح أن البلدان التي تبنت سياسة تجارية منفتحة مثل (الصين، فيتنام) شهدت معدلات نمو أعلى وحسناً واضحاً في مستويات المعيشة، بالإضافة الى ذلك ومن خلال المنافسة يمكن للتجارة أن تخلق فرص عمل وتدعم الابتكارات، لكن هذه الابتكارات تتطلب سياسة مصاحبة مثل تطوير المهارات وتوفير شبكة للحماية الاجتماعية، لضمان المكاسب للجميع، و يحذر البنك الدولي من أن الانغلاق في التجارة الدولية يؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي وزيادة حالات الفقر، لذلك يوكد أن الاندماج الذكي في الاقتصاد الدولي هو مفتاح لتحقيق نمو اقتصادي شامل وقوي[1].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

المطلب الثالثَ: واقع التجارة الدولية في العراق بعد 2003:

عانت التجارة الدولية من تدهور مستمر وملحوظ بعد عام (2003) بسبب عدم وجود التنوع الاقتصادي للبلد وارتفاع في درجات الانكشاف الاقتصادي، حيث تسيطر على التجارة الدولية في العراق سلعة واحدة رئيسية وهي (النفط الخام) هذا الأمر ادى إلى خلق أثار سلبية على جميع مكونات النشاط الاقتصادي داخل البلد، أما الجانب الثاني من التجارة الدولية هي الاستيرادات فقد سيطرت السلع الاستهلاكية على اغلب استيرادات البلاد مما أثر بالشكل السلبي على حجم رأس المال الثابت وحجم الاستثمارات المحلية في العراق بعد العام (2003). (صالح، ظاهر، 2022، ص186).

اولاً - الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product:

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن قدرة الدولة في استغلال الموارد المتاحة والطاقة من دون مساعدة من الخارج، وبذلك فأن الناتج يمثل حجم الاقتصاد في البلد، ولفترات طويلة كان للناتج دور واسع وكبير في تصنيف الدول الغنية والدول الفقيرة، وكذلك كان يعتبر من اهم المقاييس واوسعها شمولاً في جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد،(منخي، سلمان، 2024، ص205) (وبذلك يمكن توضيح مفهوم (GDP) على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينجها المقيمون داخل البلد خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة واحدة. (الجبوري ، 2024، ص60) .

ومن خلال الجدول (1) الاتي يمكن توضيح مؤشرات النمو الاقتصادي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الجدول (1) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2023)

السنة	عدد السكان بالمليون	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الاجمالي GDP	معدل النمو السنوي %
2003	25.7	810	-	21.92	-
2004	26.4	1,315	405	36.63	-98.33
2005	27.1	1,745	330	50.07	-98.63
2006	27.8	2,254	409	65.15	-98.69
2007	28.5	3,100	746	88.84	-98.66
2008	29.2	4,505	1305	131.61	-98.52
2009	29.9	3,686	-919	111.66	-99.15
2010	30.6	4,430	644	138.52	-98.76
2011	31.3	5,737	1207	185.75	-98.66
2012	32	6,438	601	218	-98.83
2013	32.7	6,613	75	234.64	-98.92
2014	33.4	6,216	-497	228.42	-99.03
2015	34.1	4,417	-1899	166.77	-99.27
2016	34.8	4,305	-212	166.74	-99
2017	35.5	4,725	320	187.22	-98.88
2018	36.2	5,601	776	227.37	-98.79
2019	36.9	5,621	-80	233.64	-98.97
2020	37.6	4,251	-1470	180.9	-99.23
2021	38.3	4,817	466	209.69	-98.84
2022	39	6,442	1525	286.64	-98.63
2023	39.7	5,512	-1030	250.84	-99.12

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الاحصاء، الحسابات القومية لسنوات مختلفة (2003-2023).
- البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة (2003-2023).
- تم احتساب معدل النمو السنوي بالاعتماد على المعادلة: $yt = \left(\frac{p2}{p1}\right) - 1 * 100$

نلحظ من خلال الجدول (1) اعلاه التذبذب الواضح في معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، خلال مدة الدراسة (2003-2023) وبالرغم من تزايد عدد السكان وبشكل مستمر الى أن نصيب الفرد نراه في تذبذب مستمر وذلك بسبب الظروف الطارئة التي تعصف بالبلاد بين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الحين والاخر، حيث نلحظ عام 2009 انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى (3.686) مليون بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 ازمة الرهن العقاري مما عرض اغلب دول العالم الى تدهور في اقتصاداتها، اما عامي (2014-2015)، ان الارتفاع المستمر في عدد السكان قد ينعكس سلباً على متوسط بصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وصلت الى (1899%) وذلك بسبب الحروب التي عصفت في البلاد في ذلك الوقت وتوقف اغلب الاعمال التجارية، وتحويل الموازنة الى الموازنة العسكرية مما سبب ضرر كبير وانخفاض في متوسط نصيب الفرد من (GDP)، بعد ذلك بدأ نصيب الفرد بالارتفاع بشكل تدريجي حتى العام (2019) ثم لحقه العام الذي يليه حدثت ازمات كبيرة داخل العراق بدأت من الاحتجاجات التي عمت البلاد من ثم الوباء الذب صاب العالم (كورونا) وما صاحب ذلك من تداعيات سببت شلل في الحركة الاقتصادية، بعد ذك بدأ متوسط نصيب الفرد بالارتفاع الى ان وصل الى (6.442) مليون للفرد الواحد.

وبالانتقال الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) نلحظ أن البيانات في تقلب مستمر في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب عوامل عديدة منها اقتصادية بسبب التغير المستمر في سعر الصرف (دينار-دولار) فتشاهد سعر الصرف في تغيير مستمر وهنالك فجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، كذلك التغيرات المستمرة في اسعار النفط وبما أن اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية اذن أي ارتفاع أو انخفاض في اسهار انفط ستؤثر بالسلب أو الايجاب على سعر الصرف، ومن هذه العوامل سياسية بسبب الاوضاع المتدهورة داخل البلد هذا يؤدي الى ضعف الانتاج والاستثمار ويؤثر بالسلب على الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً : سعر الصرف:

هو عدد من الوحدات للعلمة المحلية مقومة بعملة واحدة اجنبية، أو عدد من الوحدات العملة الاجنبية مقومة بعملة واحدة محلية بمعنى مبادلة عملة بعملة اخرى،(علي، 2025، ص531) مثالاً على ذلك (1 دولار امريكي =1450 دينار عراقي)، كما يمكن تعريفه على انه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على المحلية والدولية والتي كثيرا ما تكون اكثر فاعلية عند نساعد على تنشيط الواردات الاقتصادية والصادرات. (جمعة، جلبان، 2025، ص148).

ثالثاً: ميزان المدفوعات:

يؤدي التبادل الدولي للسلع والخدمات الى ضرورة تنظيم الحسابات لمختلف التدفقات الخدمية والسلعية والمالية بين البلد والعالم الخارجي، هذا التنظيم لا يمكن أن يتم الى بمصطلح محاسبي يمكن تسميته

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

(ميزان المدفوعات)، ويعد هذا الميزان غاية في الاهمية والمرأة العاكسة لقوة الاقتصاد الوطني، ويمكن تعريف الميزان التجار يعلى انه "بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين وباقي دول العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة" .(الرزنجي، الادريسي، 2025، 180).

رابعاً : صافي الميزان التجاري:

يقيس صافي الميزان التجاري الفرق بين قيمة إجمالي صادرات دولة ما وقيمة إجمالي وارداتها خلال فترة زمنية محددة، ويُظهر ما إذا كانت الدولة تبيع سلعًا وخدمات أكثر مما تشتريه للعالم، وتشير قيمة صافي الميزان الجاري الموجبة إلى فائض تجاري، بينما تشير القيمة السالبة إلى عجز تجاري.

وبذلك يمكن قياس صافي الميزان الجاري من المعادلة الاتية:

صافي الميزان التجاري = قيمة اجمالي الصادرات – قيمة اجمالي الواردات .....(1)

ومن خلال القانون المدرج اعلاه نلحظ بعض النقاط المهمة:

1- إن رقم الصادرات الصافية لدولة ما هو عبارة عن حساب بسيط: قيمة إجمالي صادراتها مطروحًا منها قيمة إجمالي وارداتها تساوي صافي صادراتها.

2- يشير رقم صافي الصادرات الإيجابي إلى فائض تجاري، في حين أن الرقم السلبي يعني عجزًا تجاريًا.

3- إن ضعف سعر صرف العملة يجعل صادرات الدولة أكثر قدرة على المنافسة من حيث السعر في البلدان الأخرى.

4- تميل البلدان التي تتمتع بمزايا نسبية مثل الموارد الطبيعية أو القوى العاملة الماهرة إلى أن تكون مصدرة صافية[2].

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (2) يمكن تحليل واقع التجارة الدولية بعد عام 2003:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الجدول (2) يوضح واقع التجارة الدولية في العراق بعد عام 2003

السنة	متوسط سعر الصرف (دينار عراقي/دولار أمريكي)	صافي ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	صافي الصادرات (مليار دولار أمريكي)
2003	1,242.77	-1.68	16.97
2004	1,453.00	-8.81	20.61
2005	1,472.00	4.35	24.05
2006	1,475.00	2.11	30.89
2007	1,254.57	-3.01	40.45
2008	1,271.11	16.71	65.22
2009	1,015.24	-12.87	41.62
2010	1,170.00	2.27	54.59
2011	1,170.00	20.21	82.51
2012	1,166.17	11.03	97.04
2013	1,166.00	2.68	93.39
2014	1,166.00	6.11	88.95
2015	1,167.33	-12.35	56.37
2016	1,182.00	-13.31	46.83
2017	1,184.00	-10.21	63.6
2018	1,182.75	8.84	91.93
2019	1,182.00	-1.68	88.9
2020	1,182.00	-27.19	50.61
2021	1,182.00	14.19	78.26
2022	1,182.00	45.05	121.34
2023	1,182.00	-4.94	137.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

يُصنف سعر صرف الدينار العراقي من قبل صندوق النقد الدولي، كما ورد في مشاورات المادة الرابعة لعام 2015، ضمن نظام الربط التقليدي (الثابت). في هذا النظام، يتدخل البنك المركزي من خلال نافذة بيع العملة للسيطرة على أسعار الصرف. ويكون البنك المركزي مستعدًا دائمًا للتدخل للحفاظ على سعر التعادل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مع السماح بتقلبات ضمن هامش ضيق لا يتجاوز (1%) . (الرزنجي، خوشناو، 2025، ص23) وبذلك يوضح الجدول (2) استقرار نمو

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

سعر الصرف الرسمي في العراق خلال المدة (2003-2023) اذ يلحظ أن سعر الصرف (الدينار/دولار) شهدت تحسن ملحوظ بعد عام 2003، ويظهر ذلك جلياً من خلال معدلات النمو السالبة، والتي تبين الارتفاع الملحوظ للدينار مقابل الدولار حيث في الحام 2004 كان (1425.00)ديناراً مقابل الدولار وهذا نتيجة استبدال العملة القديمة مقابل العملة الجديدة وزيادة الثقة بالدينار من قبل الافراد للتعامل اما عامي (2005-2006) استمر الارتفاع بشكل تدريجي لسعر الصرف الرسمي وهذا الارتفاع يوعز الى الظروف الامنية والاقتصادية التي عمت البلاد، اما في عام 2007 ارتفع سعر الصرف الى (1,254.57) بسبب قيام البنك المركزي برفع وتقوية الدينار مقابل الدولار الامريكي، وذلك للحد من التضخم نتيجة للأوضاع الامنية والحرب على الارهاب اما الاعوام (2008-2011) شهدت تحسناً ملحوظا وحققت اعلى معدل تغيير سنوي سالب بلغت (-4 %) بسبب سياسة البنك المركزي الذي تبناها من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بمزاد العملة اليومي، اما في السنوات الاخيرة شهدت استقراراً في سعر الصرف الرسمي مع الاختلال في بعض الحلات الطارئ مثل الحروب (داعش) والوباء الذي اثر على العالم (كورونا).

من خلال الجدول (2) نلحظ وضع ميزان المدفوعات في تذبذب مستمر بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعصف البلاد بين الحين والاخر حيث بلغ مقدار العجز (-1.68) مليار دينار في عام 2003 والسبب في ذلك دخول العراق مرحلة جديدة بعد العرب العراقية الامريكية، واستمر هذا العجز في العام التالي، ام الاعوام (2005-2006) فشهدت فائض في الميزان بمقدار (4.35) مليار دينار عراقي، والسبب يعود الى انفتاح تجارة العراق مع العالم الخارجي، اما العام 2009 فشهد عجز في الميزان (-12.87) بسبب الازمة المالية العالمي عام 2008 وما رافقها من تدني اسعار النفط الخام ثم شهدت الاعوام التالية حتى عام 2014 نمو مستمر وفائض في الميزان بسبب استقرار الاوضاع الاقتصادية وارتفاع القدرة الانتاجية وتصدير كميات اكبر للنفط، بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط والتي تشكل الغالبية من الصادرات العراقية، بعد ذلك شهد عام 2015 عجزاً وصل الى (12.35) مليار دينار بسبب الحرب على الارهاب وتوقف اغب الناشطات التجارية وانخفاض اسعار النفط الى ما دون (40 دولار) واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2017، اما عامي (2009-2020) شهدت انخفاض وعجز وصل الى (23) مليار دينار تقريباً وذلك يوعز الى عدة اسباب من اهمها المظاهرات في تشرين عام 2019 ثم لحقها الوباء كورونا وما اثر على التجارة العالمية وتوقف معظم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

المنشأة وانخفاض اسعار النفط في العالم بعد ذلك شهد عام 2022 فائضاً تجارياً وصل الى (45.05) مليار دينار.

وبالانتقال الى صافي الدارات العراقية نلحظ من خلال الجدول (2) انه استمرار الصادرات بالارتفاع خلال مدة الدراسة ولكن بنسب مختلفة حيث شهدت الاعوام (2003-2004) عجزاً بالصادرات بسبب الحرب في ذلك الوقت كذلك العام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008، فيما شهد العام 2015 عجزاً بسبب الحرب على داعش اما العام (2020) شهد العجز بسبب الوباء (كوفد 19)، ما بين تلك الاعوام فان الصادرات العراقية شهد نمو بشكل تدريجي وبنسب مختلفة من عام الى اخر.

المطلب الرابع: إثر التجارة الدولية على مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق:

يعد العراق من البلدان الريعية يعتمد بشكل اساسي على الصادرات النفطية، ذلك يجعل التجارة الدولية مؤثراً رئيسياً في اداء البلد الاقتصادي، يشمل هذا التأثير على الصادرات والواردات، والتغير في الميزان التجاري للبلد، وسعر الصرف، والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

أثر التجارة الدولية على الناتج المحلي الاجمالي:

للتجارة الدولية تأثير واضح وكبير على الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ويمكن تلخيص هذا الأثر ادناه:

1- تنوع الاقتصاد:

يظهر مفهوم التنوع الاقتصادي هنا الى الرغبة الجلية في تحقيق عدد كبير من مصادر الدخل الضرورية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن أطار التنافس العالمي، وذلك من خلال محاولات لرفع القدرة الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية كبيرة، ويقوم هوة على الارتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل تحل محل المورد الوحيد، ومن هذا المنطلق فأن التنوع ينطبق على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد لا يصنف ضمن المصادر المستدامة، بمعنى ان التنوع هو عملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تشترك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه الى تنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي. (ناجي، 2019، 247)

2- زيادة الاستثمارات الأجنبية:

للاستثمارات الاجنبية اهمية كبيرة في دفع حركة النمو الاقتصادي لدوره الواسع في عملية التمويل الرأسمالي وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتنمية الصناعات المحلية وتطوير القدرة التنافسية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

التصديرية وخلال العقود الاخيرة الثلاثة اصبح الاستثمار الاجنبي من الظواهر البارزة في الاقتصاد المعاصر بسبب التغيرات الاقتصادية المتمثلة بتطور الافكار الرأسمالية. سجى، عز الدين، 2021، ص214)

المطلب الخامس: سبل النهوض بالتجارة الدولية في العراق:

اولاً: تطوير البنية التحتية للبلاد واللوجستية: هنالك عدة طرق لتطوير البنى التحتية لأي بلد من مهام هذه الطرق:

1- **مشاريع السكك الحديدية:** تعتبر سكك الحديد من ابرز وسائل النقل في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، فهي تشكل شرياناً حيوياً وفعالاً في عملية التنمية الاقتصادية، فقد احدث النقل بالسكك تغير كبير في العالم وقلب المفاهيم التي كانت سائدة من حيث توزيع السكان والربط بين المناطق الصناعية والزراعية بالمدن والسكان، بالإضافة الى ذلك يعد وسلة نقل نظيفة وأمنة ومنخفضة التكاليف . (منهى، 2021،ص213)

2- **ميناء الفاو الكبير:** يعد مشروع ميناء الفاو الكبير في العراق من ابرز المشاريع التي ستمنح العراق اطلالة جديدة، ويتغير بذلك خارطة التجارة الدولية، وعند اكمال هذا المشروع سيساعد العراق على التخلص من همومه (الجيوستراتيجية) لما يملكه هذا المشروع من مقومات سيساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية. (عارف، 2024، ص31)

ثانياً: توسيع الاتفاقات التجارية الاندماج الاقليمي:

1- **منطقة التجارة العربية الحرة (GAFTA):** هو اتفاق بين اطراف عديدة هدفه الوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات الصناعة الوطنية خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات)، وذلك باستخدام اسلوب محدد هو التخفيض بنسبة (10%)، سنوياً على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الاثر المماثل مع الغاء كافة القود الجمركية وغير الجمركية، والتي تقلل من تدفق السلع العربية بين البلاد الاطراف بالمنطقة[1]. (صلاح، 2016، ص3)

2- هنالك اتفاقات اخرى مثل امكانية تفعيل ممر انبوب نفطي سوريا، وربط التجارة العراقية مع الاتحاد الاوربي عبر الطرق الجديد والتنسيق مع دول الجوار.

ثالثاً: مكافحة التهريب:

1- **تهريب النفط ومشتقاته:** هو نقل النفط ومشتقاته من حيازة الشخص المالك الى حيازته الشخصية دون موافقة حائزه الشخصي، فالتهريب هو عبارة عن استيلاء الموظف أو من في حكمه المال المملوك لغيره بنية التملك، سواء كان هذا المال تابع الى الدولة أو لاحد المؤسسات، حيث نصد المادة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

(315) من قانون العقوبات العراقي على من تثبت عليه جريمة التهريب أو الاختلاس بالسجن. (اوزدن، 2023، ص134)

2- **تهريب العملة:** تُعتبر ظاهرة تهريب العملة من الظواهر الشائعة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يتم تهريب الأموال إلى الخارج بطرق متعددة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أبرز الأساليب المتكررة في هذا السياق هو تزييف فواتير التجارة الخارجية في مجالات التصدير والاستيراد. (بن قانه، 2018، ص8)

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

1- تسهم التجارة الدولية بشكل واضح في دعم الاقتصاد العراقي من خلال توفير فرص تصدير المنتجات النفطية، ما يحقق إيرادات كبيرة تمثل النسبة الأكبر من الدخل القومي.

2- ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد العراق على الصادرات النفطية فقط، يحدّ من الأثر الإيجابي الكامل للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي الشامل.

3 - العوائق المؤسسية والبنية التحتية الضعيفة، إلى جانب التحديات السياسية والأمنية، تعرقل قدرة العراق على الاستفادة الكاملة من انفتاحه التجاري.

4- الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية لم تُستغل بالشكل الأمثل لتعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار والعالم، ما يؤثر سلبًا في تنشيط قطاعات الصناعة والزراعة المحلية.

5- تشير البيانات إلى أن تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الجمركية يمكن أن يزيد من فعالية التجارة الدولية كأداة لتحفيز النمو.

6- من خلال بيان أثر التجارة الدولية على مؤشرات النمو الاقتصادي الاقتصادي تبين أن هنالك علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الدولية من خلال زيادة الاستثمارات الدولية والتنوع الاقتصادي.

7- يجب تطوير البنى التحتية في العراق وبالاخص ميناء الفاو الكبير والذي يسهم في تطور التجارة الخارجية.

ثانياً: التوصيات:

1- تنويع مصادر الدخل القومي عبر تعزيز الصادرات غير النفطية مثل المنتجات الزراعية والصناعية، لتقليل الاعتماد على النفط.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

2- تحسين البنية التحتية التجارية)الموانئ، الطرق، نظم الجمارك) لتسهيل حركة التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

3- الانضمام الفعّال إلى الاتفاقيات التجارية الدولية والاستفادة من الأسواق العالمية من خلال تحسين جودة المنتجات المحلية.

4- تحسين البيئة المؤسسية والقانونية من خلال محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، مما يشجع على نمو التجارة والاستثمار.

5- دعم القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور أكبر في التجارة الدولية عبر توفير تمويل، تدريب، وتحفيزات تصديرية.

المصادر:

اولاً: البحوث المنشورة:

1- المسعودي، فواز.(2024). " تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة (2004-2021)"، مجلة وارث العلمية، المجلد(6)، العدد(18).

2- العنزي، مهدي، الخطيب، رياح(2024) " أثر سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر للمدة (1990- 2020)"، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (2)، ص(579).

3- العنزي، مهدي، الخطيب، رياح(2024) " أثر سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر للمدة (1990- 2020)"، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (2)، ص(579).

4- الحفوظي مصطفى، الكواز سعد. 2025. " قياس وتحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي مع اشارة الى العراق للمدة (2000-2022)"، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (2)، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد.

5- صالح برزان، محمد عصام.2025. " تقدير اثر الاتفاق على البحث والتطوير في النمو الاقتصادي دراسة حالة تايلند للمدة (1999- 2023)"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (2).

6- اسماعيل بشرى، محمد ريبر.2025." السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن للمدة (2000-2022)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (84)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، 228.

7- سارة، رشيد .2019." أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970- 2014)"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (10)، العدد (1)، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

8-فهد، بوجلبان .2024. " تحليل التأثيرات المتبادلة بين الإنفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (2004-2020)"، مجلة نسق، المجلد (43)، العدد (11)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية.

9- الخليلي، احمد. 2025." التنمية المستدامة وتأثيرها على معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الزراعي العراقي (2000-2022)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (1)، جامعة الموصل، كلية الزراعة والغابات.

10- منخي عدي، سلمان احمد. 2024. " تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(16)، العدد (53)، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد.

11- الجبوري ياسمين، 2024 . " تغيرات اسعار الصرف وأثرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2021)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد (3)، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد.

12- صالح، جاسم. 2022. " ظاهرة الاغراق التجاري وأثرها على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (73)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

13- عبد الله .2025. " الاجنبية وأثرها في تحقيق استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (21)، العدد (1)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

14- جمعة احمد، بو جليان. 2025. "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف- دراسة مقارنة بين العراق ونيجيريا للمدة (2006-2022)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد (4)، العدد (2)، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد.

15- الرزنجي غريب، الادريسي امين. 2025. " قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2000-2022)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(84)، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد.

16- الرزنجي غريب، خوشناو صباح. 2025. " تحليل وقياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2023)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(85)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.

17- فارس ناجي.2019. " أثر التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الاماراتي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (11)، العدد (3) جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد.

18- كريم سجى، كاظم عز، جواد مروة. 2021." دور الحوكمة في المصارف التجارية على تعزيز الاستثمارات الاجنبية دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية والاردنية"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (13)، العدد (4).

19- عناد منتهى، 2021." واقع سكك الحديد في العراق وسبل تنميتها، مجلة كلية التربية، العدد (43)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية.

20- الشعبي عارف. 2024. " ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالموانئ العراقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، المجلد (15)، العدد(3).

21- عرفه صلاح.2016. " التحليل الاقتصادي لأثر إنضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشر التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (7)، جامعة المنصورة.

22- دزةيى أوزدن .2023. " اختلاس وبيع النفط ومشتقاته دراسة في ظل احكام قانون مكافحة تهريب النفط والغاز ومشتقاتهما الكوردستاني رقم (3) لسنة 2020"، مجلة كلية القانون للعلوم الادارية والسياسية، المجلد (13)، العدد (46)، جامعة صلاح الدين، كلية القانون.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

23- يونس بن قانة . 2018. تهريب العملة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية"، المجلد (5)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران2.

24- احمد ميسر، ابراهيم زيد. 2023. " تنمية رأس المال ودوره في تحقيق الابداع المنظمي- دراسة تحليلية لعينة من موظفي كلية الادارة والاقتصاد- جامع الموصل، تنمية الرافدين، المجلد (42) العدد(140)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً: التقارير والنشرات:

1- بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الاحصاء، الحسابات القومية لسنوات مختلفة (2003-2023).

2- البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة (2003-2023).

3- **Investopedia،Net Exports: Definition, Examples, Formula ,and Calculation، www.investopedia.com.**

4- World Bank, Trade, www.albankaldawli.org

(1) World Bank, Trade, www.albankaldawli.org

(2) - **Investopedia،Net Exports: Definition, Examples, Formula ,and Calculation ،www.investopedia.com.**